والمعنى ولا واسطة بين الوجود والعدم قال والوجود لا يرد عليه القسمة
والكلي ثابت ذهنا ويجوز قيام العرض بالعرض اقول لما ابطل الحال شرع في ابطال
حجج مثبتيها الاولى ان الوجود صفة قائمة بالموجود ليس بموجود والا لتساوى غيره في
الوجود فيتسلسل ولا معدوم والا لاتصف بنقيضه اجاب
بان الوجود لا يرد عليه هذه القسمة وهو قولنا اما ان يكون موجودا او معدوما
لاستحالة انقسام الشيء الى الموصوف به وبمنافيه اذ لا يصح ان يقال السواد اما اسود او
ابيض ولئن سلمنا ان الوجود يقبل هذه القسمة فنختار ان الوجود موجود في الذهن فلا
يكون قائما بالموجود في الاعيان فلا يكون حالا الحجة الثانية ان السواد يشارك
البياض في اللونية ويخالفه في فصله المختص به فان وجد كل من الجنس والفصل وقام
احدهما بالاخر والا امتنع ان يلتئم منهما حقيقة واحدة فيلزم قيام العرض بالعرض
وان عدما او احدهما لزم تركب الموجود من المعدوم وهو محال فيكون كل منهما
ليس بموجود ولا معدوم وهما صفتان قائمتان بالسواد الموجود فيكونان حالين
اجاب عنه بان كل واحد منهما كلي والكلي ثابت في الذهن فلا يرد عليه هذه
القسمة بحسب الخارج اذ لا يقبلها وبحسب الذهن يكون موجودا في الذهن فلا يكون
قائما بالموجود في الخارج فلا يكون حالا وايضا على تقدير ان يكون كل واحد منهما
موجودا او احدهما قائما بالاخر لم يلزم منه محال اذ يجوز قيام العرض بالعرض قال
ونوقضوا بالحال نفسها اقول اي نوقض مثبتوا الحال في حججهم الدالة على ثبوت
الحال بالحال نفسها اي لو كانت حججهم صحيحة لزم ان يكون للحال حال اخرى ويلزم
التسلسل وذلك لان ملخص حجتهم يرجع الى قولهم انا وجدنا حقائق مشتركة في بعض
ذاتياتها ومختلفة في البعض الاخر وما به الاشتراك غير ما به الامتياز وهما ليسا
بموجودين ولا معدومين ويكونان صفتين للحقائق الموجودة فيلزم الحال وهذا
ينتقض عليهم بالحال نفسها فان الاحوال عندهم متكثرة وجميعها مشتركة في الحالية
ومختصة بما به الامتياز فيكون لكل حال امر مشترك وامر مختص وهما ليسا موجودين
ولا معدومين وهما صفتان للحال فيكون للحال حال اخرى ويتسلسل لا يقال
لا نسلم ان يكون كل منهما حالا ان لو كان قائما بموجود وليس كذلك لان كلا منهما قائما
بالحال والحال ليس بموجود لانا نقول الحال صفة قائمة بموجود وما به الاشتراك
والاختصاص ايضا قائمان بذلك الموجود فيكونان حالين قال والعذر بعدم
قبول التماثل والاختلاف والتزام التسلسل باطل اقول القائلون بالحال
اعتذروا عن النقض من وجهين الاول انا لا نسلم اشتراك الاحوال
في الحالية وتباينها بخصوصياتها انما يلزم ذلك لو جاز وصف الاحوال بالتماثل
والاختلاف وهو ممنوع بل ذلك عندنا من خواص الموجود الثاني انا نلتزم التسلسل

وهو ان

(هامش: وبمنافيه — ونوقضوا)

9

وهو ان يكون للحال حال اخرى الى ما لا نهاية له ونقول لو قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل
واما وجه بطلان الاعتذار الاول فبان نقول كل امرين يمتنع العقل اليهما فاما ان يكون
المتصور من احدهما هو المتصور من الاخر او يكون المتصور من احدهما مغايرا للمتصور من الاخر
فالاول لان هما المثلان والاخران هما المختلفان والعلم بذلك ضروري واذا كان
كذلك فلو ثبت الاحوال فان كان المتصور من احدهما هو المتصور من الاخر كانا مثلين والا
لكانا مختلفين واذا كان كذلك كانت الاحوال مشتركة في الحالية ومتباينة بالخصوصية فيلزم
المحال الذي ذكروا واما وجه بطلان الثاني وهو التزام التسلسل فبان نقول لو كان التسلسل
جائزا لما انتظم دليل على اثبات الصانع القديم لافضاء هذا الدليل الى ثبوت ابطال التسلسل
قال ومطلق ما فرعوا عليه من تحقق الذوات الغير المتناهية في العدم واستغناء تاثير
المؤثر وتباينها واختلافهم في اثبات صفة الجنس وما يتبعها في الوجود ومغايرة التحيز
للجوهرية واثبات صفة المعدوم بكونه معدوما وامكان وصفه بالجسمية ووقوع الشك
في اثبات الصانع بعد اتصافه بالقدرة والعلم والحياة اقول لما ابطل القول بالمعدوم
شيء والقول بالحال اشار الى ما هو من تفاريع القول بهما ايضا باطل وقد ذكرنا ولا وعا
للقول بان المعدوم شيء منها تحقق الذوات الغير المتناهية في العدم فقال ابو
يعقوب الشحام وابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم وابو الحسين الخياط وابو القاسم البلخي وابو عبد الله
البصري وابو اسحاق بن عياش والقاضي عبد الجبار ان المعدومات الممكنة قبل دخولها في الوجود
ذوات واعيان وحقائق وان الثابت من كل نوع من الذوات المعدومة عدد غير متناه وان تلك
الذوات متباينة باشخاصها ومنها ان تاثير الفاعل ليس في جعل الذوات موجودة فان
الباري تعالى لا يقدر على جعل الذات ذاتا والجوهر جوهرا والسواد سوادا والبياض بياضا الى غير
ذلك من الماهيات الممكنة وانما يقدر الباري على اخراج تلك الذوات من العدم الى الوجود بان
يخلق صفة الوجود في تلك الماهيات المعدومة ومنها ان تلك الذوات متشاركة في كونها
ذواتا ولا تباين بينها الا بالصفات واليه اشار بقوله وتباينها الخ وانتفائها عن الذوات
ومنها اختلافهم في اثبات صفة الجنس وما يتبعها في الوجود ومغايرة التحيز للجوهرية
فذهب الجمهور منهم الى ان تلك الذوات في العدم متصفة بصفات الاجناس ومعناه ان ذوات
الجوهر موصوفة بالجوهرية وذوات السواد موصوف بالسوادية وغير ذلك وزعم ابن عياش
ان تلك الذوات المعدومة عارية عن جميع الصفات وان الصفات انما حصل لها حالة الوجود
واحتج عليه بان الذوات لما كانت متساوية في الذاتية وجب ان يصح على كل واحد منها ما يصح
على الاخر فلو اختصت ذات معينة بصفة معينة فاختصاصها بتلك الصفة المعينة ان كان لا
لامر لزم الترجيح بلا مرجح وان كان لامر فذلك المرجح ان كان موصوفا بتلك الذات صارت
الذات صفة وان كان صفة له عاد الكلام فيه وان لم يكن موصوفا به ولا صفة له فان
كان موجبا كان نسبته الى الكل وان كان مختارا كان الصفة متجددة لان فعل الفاعل المختار
على الدوام

(هامش: بما أتى — ضعف عظيم الدين — ذوات ثابت في جعل الذوات)

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)